

بيروت في ٨/٥/٢٠٠٠

**المحامي مغربي إلى مدعي عام التمييز :**  
**ردوا دعواك كما ترد دعاوينا**  
**ومن واجبنا ان نواجه أزمة النزاهة كفريق واحد !**

أدلى المحامي الدكتور محمد مغربي بما يلي :

نشرت بعض الصحف الصادرة صباح السبت في ٦ أيار ٢٠٠٠ تصريحاً لمدعي عام التمييز السيد عدنان عضوم اعطاني فيه نصف حقي عندما اعتبر ضمناً ان هناك واجباً للثبوت من صحة الافعال التي نسبتها إلى بعض القضاة ، لكنه وفي ذات الوقت ، جزم بأن المؤتمر الصحفي الذي عقده يشكل جرماً جزائياً لأن الثبوت من هذه الأفعال يعود إلى المراجع المختصة في ” المؤسسة القضائية “.

انني احترم رأي المدعي العام التمييزي ، وآمل منه ان يحترم رأيي ، لاسيما وان لا مصلحة شخصية لأي منا في الموضوع . ومن واجبنا ان نواجه أزمة النزاهة كصف واحد لا كفريقين متخاصمين . فإن المحاماة ، حسب نص قانونها ، تهدف إلى تحقيق رسالة العدالة بالدفاع عن الحقوق ، وتساهم في تنفيذ الخدمة العامة . واذكره بما قلته تكراراً بأن بسبب عقدي المؤتمر الصحفي هو أن كل المراجعات المتعلقة بنزاهة القضاة ترد بانتظام ويغرم مقدموها ويحكمون بتعويضات فاحشة . وليس ادل على ذلك من ان حضرة المدعي العام التمييزي ذاته استعمل حديثاً احد وسائل المراجعة المذكورة وهي دعوى مسؤولية الدولة عن اخطاء القضاة العدليين . فصدر قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز في ١٤/١/٢٠٠٠ ( رقم القرار ٢٠٠٠/١ رقم الاساس ٢٠٠٠/٩٨ ) بعدم قبول دعواه ، ولكن دون اية غرامة او تعويض !

وإنني أسأل المدعي العام التمييزي بدوري : هل تحركت ”المراجع المختصة“ ( التي لم يحددها ) بعد ان نشرت الوثائق والمستندات التي تدعم أقوالي ؟ وأليس هو شخصياً أحد تلك المراجع ؟ واذكر حضرته بنص المادة ٣٨٧ عقوبات وهو : ” في ما خلا الذم الواقع على رئيس الدولة ببراءة الظنين اذا كان موضوع الذم عملاً ذا علاقة بالوظيفة وثبتت صحته “.